

الدولة الهشة" أم "وضعية الهشاشة" ؟ قراءة في إشكالية

بناء الدولة في إفريقيا

The 'fragile state' or 'fragility status': a problematic of State building in Africa?

كنزة مغيث

كلية العلوم السياسية/ جامعة الجزائر3.03 Kenza.meghiche@univ-alger3.dz

تاريخ النشر: 2021/06/27

تاريخ القبول: 2021/05/30

تاريخ الاستلام: 2021/01/16

الملخص :

تناقش هذه الدراسة إشكاليتي "الهشاشة" و"حالة الهشاشة" في أفريقيا ، على اعتبار الهشاشة من التحديات الرئيسية التي تقف في وجه اية مبادرة تنمية ، وقد نشرت العديد من المنظمات الدولية بل أهمها مثل (البنك الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبنك التنمية الأفريقي، ومنظمات الأمم المتحدة) عددًا من التقارير حول هذا الموضوع ، كما يتم وضع قوائم من "الدول الهشة" من هذه المنظمات، انطلاقًا من جملة من المؤشرات المتعارف عليها ، ويتم تحديثها كل عام، و تساعد مؤشرات الهشاشة في تحديد البلدان المعنية بالهشاشة .

تحاول الدراسة التعرف على المقاربة الجديدة في تعريف الهشاشة، من خلال التعرف على أهم أبعادها: العنف ؛ العدالة؛ مؤسسات شاملة و خاضعة للمساءلة ؛ الشمول الاقتصادي والاستقرار ؛ القدرة على التكيف مع الصدمات والكوارث الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. كما تحاول مناقشة كيف ان هذه الهشاشة (هشاشة الدولة) هي قيد رئيسي على تنمية أفريقيا، لاسيما ان أربع من كل خمس دول هشة حول العالم توجد بأفريقيا، وكيف أصبحت المسألة اليوم مشكلة ملحة.

كما تهدف هذه الدراسة إلى توضيح آثار الهشاشة و تكاليفها على إفريقيا ، وهي مرتبطة ببعض أكبر مشاكل العالم: الفقر والجوع وسوء التغذية والمرض والنزوح والإرهاب والجريمة، وكيف ان الهشاشة ليس لها تأثير على مواطني الدول الهشة فحسب ، بل تولد تداعيات سلبية إقليمية وعالمية كبيرة أيضا.

Abstract:

This study discusses the concepts of fragility and fragility status in Africa. Fragility is widely recognized as the main development challenge, and all major international development agencies (the World Bank, OECD, the African Development Bank and UN Organizations) have published a number of reports on the subject. A harmonized list of “fragile states” has been set up by them, and it is updated every year. Indicators of fragility and vulnerability help define the countries considered as fragile. A new approach to fragility has been defined. It applies to all countries, and relies on five dimensions: violence; Justice; Accountable and inclusive institutions; economic inclusion and stability; Capacity to adapt to social, economic and environmental shocks and disasters.

State fragility is a major constraint on Africa’s development. Four out of every five fragile states around the world are found in Africa. Hence promoting inclusive growth is now a matter of urgency.

This study aims at clarified the impacts of Fragility, she is associated with some of the world's biggest problems: poverty, hunger, malnutrition, disease, displacement, terrorism and crime. fragility has not only an impact on the citizens of fragile states but also generates considerable regional and global negative spillovers.

Key words: state building, fragility, fragility status

1. المقدمة :

رغم تغير نموذج "وستفاليا"، لازالت المفردة الرئيسية في خطاب العلاقات الدولية هي الدولة ، حيث تمثل 200 دولة - من سان مارتان حتى الصين - القاعدة التي يتركز عليها النظام الدولي ، وحتى التقدم الذي حققته المؤسسات الدولية، لا يعد في الواقع إلا الوجه الآخر لتلك الظاهرة، التي ما فتأت تترسخ، حيث انتقل العالم من 85 دولة عام 1950 إلى 192 عام 2000 (François Gaulme 2011 ، p.18)، غير ان فشل عدد كبير من هذه الدول في القيام بأدنى وظائف الدولة ، و عدم قدرتهم على التحلي بأدنى صفاتها ، أدى الى ظهور مفهوم الدولة الفاشلة.

أصبحت وضعية الهشاشة والضعف في خطاب الغرب تحدياً أمام المجتمع الدوليّ، في ظلّ الترابط والتفاعل بين دوله ، وذلك بسبب عوملة الاقتصاد وعوملة نُظم تكنولوجيا المعلومات، والأمن، وعليه؛ فإنّ تداعيات هشاشة دولةٍ ما لا تنحصر بالضرورة في المستوى الداخليّ والمحلي، وإنما تمتد لتشمل دول الجوار، وما هو أبعد منها أيضاً، ويكون من ضمن تلك التداعيات اتساع دائرة العنف.

الإشكالية: انطلقت النقاشات حول الفشل ثم الهشاشة من إشكالية مركزية: من أين تأتي المجتمعات اليوم بالقدرة على التصدي للازمات و المرونة *résilience* ؟ من أين تأتي بالموارد الضرورية لاستباق الأزمات و تسييرها؟ عند الإجابة عن هذا الانشغال تم فرز حالات دولية عرفت سابقا في بداية التسعينيات بالدول الفاشلة *les Etats faillis* ، و هي اليوم تواجه تحديات جديدة أكبر عقّدت من فشلها، هي دول تعاني من ظواهر الإرهاب والتطرف، القرصنة البحرية، الهجرة غير الشرعية...، وهي مشكلات نقلتها من محيطها الإقليمي و الجهوي إلى المحيط الدولي بسبب هشاشتها تلك .

سنحاول من خلال هذه الانشغالات و النقاشات أن نجيب على اشكالية مركزية: لماذا لم تتمكن بعض الدول رغم الانتقال المرن لحركة التجارة و المالية و الاتصالات و الإعلام و حتى المعارف لم تتمكن من الصعود *L'émergence* ؟ لماذا لا تزال اغلب الدول الافريقية غير قادرة على التقارب في سياساتها مع تجارب ناجحة في ظل عالم منفتح؟ لماذا زادت بعض الدول الافريقية الفاشلة هشاشة وباقي العالم يزداد

الدولة الهشة" أم "وضعية الهشاشة" : قراءة في إشكالية بناء الدولة في إفريقيا ؟
غنى و تصاعدا في إطار المنافسة الدولية؟ ما هي جذور الهشاشة؟ و ما الذي يفسّر ديمومة هذا الوضع لدى البعض؟

سنحاول الإجابة على هذه الانشغالات من خلال خمس محاور رئيسية حيث نخوض أولا في مفهوم الهشاشة ثم نناقش في جذورها في محور ثاني و تكاليفها كعنصر ثالث، و نخصص المحور الرابع إلى المقاربة الدولية لمواجهة الهشاشة، و نناقش الانتقال من مفهوم "الدولة الهشة" إلى "وضعية الهشاشة"، أما المحور الخامس فانه يناقش المقاربة " الافريقية المحلية" لمواجهة الهشاشة التي طرحها الاتحاد الإفريقي.

2. في مفهوم الهشاشة

فرض مفهوم "الدول الهشة" أو بصفة أدق صفة "الهشاشة" نفسه تعويضا لتعبير "الفاشلة"، الذي انتشر بداية التسعينيات من طرف Ratner و Helman في مقال بمجلة foreign affairs ، ويعتبر المفهوم في نظر البعض ترجمة للمقاربة الدولية لعالم ما بعد 11 سبتمبر، و الدول الهشة- في نظرهم- هي تلك الدول التي فشلت في عدة مستويات، وبدرجات متفاوتة، هي الدول الأقل أداء في المعمورة، نتيجة عدم قدرة حكوماتها أو عدم اهتمامها بتحقيق المطالب الأساسية لمواطنيها من اجل تحقيق التنمية(Thomas POIRIER,2012,p11)

ويُعدّ تعبير «الدول الهشة» من اضعف المفاهيم تماسكا و وضوحا من الناحية النظرية، فعلى الرغم من وجود عدد من المؤشرات المتعارف عليها دوليا، و الشائعة الاستخدام للاستدلال على هشاشة الدول، مثل: دولة القانون و محاربة الفساد، القدرة الاقتصادية للبلد، الإرهاب و التطرف، الطفولة والمرأة، القدرة على مواجهة الكوارث والأزمات، فإنه لا يوجد تعريف متماسك متفق عليه بين المؤسسات المانحة، في إطار المساعدات الدولية الاقتصادية و الإنسانية ، و لا بين الدول المعنية بالصفة .

إن لكل من المؤسسات الدولية، البنوك التنموية المتعددة الأطراف، المجموعات الإقليمية، مجموعات التفكير، الجامعات...تحليله، خبرته، معايير، لتشخيص الهشاشة، مما أدى إلى ظهور عدة قوائم وتصنيفات ومؤشرات متعلقة با: ارتباط فشل الدولة بخروجها عن القانون وانتهاكها للحقوق الأساسية للإنسان! بمعاناتها من مستوى تنمية سياسية ضعيفة جدا! بالتمعن في خارطة الحروب الأهلية في العالم، وإشكالية

إمكانية دمج الحروب ما بين الدول و المناطق التي ينتشر فيها الإرهاب! النظر في الأقل غنى والأقل جاهزية ، ذات الاقتصاديات الأكثر جهوداً، و ذات الخدمات الاجتماعية الأكثر فشلاً! بدمج البعد المتعلق بالأكثر تأثراً بالتغيرات البيئية! لذلك نتج عن هذه الانشغالات عدة قوائم، و بطاقيات وقواعد بيانات لا تتشابه كثيراً، و نتجت معايير وتصنيفات تتغير و تتطور باستمرار.

أكثر الأمثلة تأكيداً لذلك تغيير البنك الدولي لمقارنته التعريفية لمفهوم الهشاشة عدة مرات، حيث اعتبر البنك في 2001/2000 الهشاشة بأنها "تعبير عن وضع قلق stress تعيشه الدول ذات الدخل الضعيف" ؛ في 2006 قدم البنك تصنيفاً للدول الهشة انطلاقاً من عدد من المؤشرات ذات الطابع السياسي والمؤسسي، عوّضها في 2010 بقائمة أخرى بعنوان "دول هشة و متأثرة بالصراعات"، سرعان ما تم انتقادها نظراً لعدم تمكن مؤشراتهما من استيعاب دول ما سمي بالربيع العربي، رغم هشاشتها السياسية والاجتماعية، مما دفعته سنة 2011 لطرح تصنيف آخر لما اسماه بالوضعية الهشة ادمج خلالها مؤشرات سياسية و أمنية.

وتستند العديد من المؤسسات البحثية والمهنية حول العالم على تقرير "مؤشر الدول الهشة" ، وهو أحد أهم التقارير الدولية التي تصدر في موضوع الدول الهشة ، تقريرٌ سنويّ واسع الانتشار، يصدر عن مؤسسة صندوق السلام الدولية، وتشاركها فيه مجلة السياسة الخارجية Foreign policy واسعة الانتشار. دأبت المجلة منذ عام 2005 بالتعاون مع "منظمة الصندوق من أجل السلام" على نشر مقياسها السنوي، حيث تقوم بترتيب أبرز الدول الفاشلة في العالم. يضمّ التقرير ترتيباً لـ 178 بلداً حول العالم، مستنداً في ترتيبه لتقييم مستويات الاستقرار في تلك الدولة من ناحية، والضغوط التي تواجهها من ناحية أخرى، وذلك لتقدير احتمالات الصراع في تلك البلدان (علي ابو فرحة، 2018)، تقوم منهجية التقرير على 12 مؤشراً، ينقسم بدوره إلى مائة مؤشر فرعي، تُقسّم دول العالم وفقاً لتقدير تلك المؤشرات إلى ألوانٍ متدرّجة، تصف كلّ مجموعة ألوان حالة الدولة، وذلك على مقياس من 10 وحتى 120.

«الحذر» بشأن الدول الواقعة في هذا المجال؛ وأخيراً التقدير من (100 إلى 110) لتقدير حالة «الإنذار» بشأن الدول الواقعة في هذا النطاق.

وُصِّفَت تلك المؤشرات إلى ثلاث مجموعات (علي ابو فرحة، 2018):

المؤشرات الاجتماعية	المؤشرات الاقتصادية	المؤشرات السياسية والعسكرية
مؤشر الضغوط الديموغرافية	التنمية الاقتصادية المتفاوتة	شرعية الدولة
مؤشر النزوح واللجوء	الفقر و التداعي الاقتصادي	السياسات الحكومية
مؤشر شكاوى		حقوق الإنسان وحكم القانون
مؤشر هجرة رأس المال البشري		الجهاز الأمني داخل الدولة
		تفتت وتشردم النّخب داخل الدولة
		مؤشر التدخل الدولي

المصدر: علي ابو فرحة ، الدولة الهشة في إفريقيا في ضوء علم الاجتماع السياسي ، قراءات

إفريقية . 2018، العدد 27، <http://www.qiraatafrican.com>

أما Fund for Peace وهي من أهم المنظمات غير الحكومية للتنمية (واشنطن)، فقد قامت بتطوير فهرسة جديدة خاصة بالدول الهشة، نشرتها سنة 2014 ، متخلية بذلك عن مفهوم الدولة الفاشلة الذي كانت قد استعملته منذ 8 سنوات من قبل في 2006، و كان من بين 20 دولة هشة 14 دولة افريقية (Julien SERRE, 2016, p22).

1- جنوب السودان ×	6. التشاد ×	11. هيتي	16. زيمبابوي ×
2- صوماليا ×	7. اليمن	12. العراق	17. غينيا بيساو ×
3- جمهورية إفريقيا الوسطى ×	8. سوريا	13. باكستان	18. البورندي ×
4- السودان ×	9 أفغانستان	14 نيجيريا ×	19 النيجر ×
5- الكونغو ×	10 غينيا ×	15 كوت ديفوار ×	20 أثيوبيا ×

المصدر: Julien Serre, les Etats Fragiles .Manuel théorique et pratique. Paris :Studyrama ,2016,p.22

الدولة الهشة" أم "وضعية الهشاشة" : قراءة في إشكالية بناء الدولة في إفريقيا ؟
 بنيت تلك الفهرسة على 12 مؤشر، و رغم صعوبة تكميم بعضها، إلا أنها ساهمت في تحليل أكبر عدد
 من الحالات، انطلاقا من معايير اجتماعية (الضغط الديمغرافي، اللاجئين، هجرة رأس المال البشري...)،
 معايير اقتصادية (الفقر، التفاوت التنموي...)، معايير سياسية و عسكرية (مشروعية الدولة، الخدمة
 العمومية، حقوق الإنسان، دولة الحق و القانون، الجهاز الأمني، الصراع بين النخب، التدخل الأجنبي...
 اقترح مركز البحث Center for Research on Inequality Human security and
 Ethnicity بجامعة أكسفورد تعريفا للهشاشة يقوم على ثلاث أبعاد رئيسية، كان من الناحية الامبريقية
 أكثر ملاءمة مع واقع عدد كبير من الدول:

1. إفلاس السلطة

2. إفلاس في الحقوق السوسيو-اقتصادية المرتبطة بقضايا الاعدالة الأفقية

3. إفلاس في المشروعية.

و على الرغم من أن اغلب التعاريف حول الدولة الهشة تركز على عنصر المؤسسات و دولة الحق والقانون؛
 الصراعات و الصور الأخرى من عدم الاستقرار؛ و الخدمات الأساسية للمواطن و حالات الضعف
 المرتبطة بها؛ إلا انه يمكن أن نميز ضمن تعدد التعاريف المقترحة حول الهشاشة ست6 فئات اساسية هي:

(Julien SERRE,2016,p30)

نوع التعريف	المنظمة	التعريف
تعريف يركز على اختلال العلاقة بين الدولة والمجتمع	منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE	الدولة الهشة هي الدولة غير القادرة على الاستجابة لاحتياجات مواطنيها، أو تسيير التغيير في طموحاتهم، و في قوة مسارها السياسي (2009).
تعريف وظيفي	Department For International Development. Gov.UK	عندما لا تريد أو لا تستطيع الحكومة القيام بوظائفها الأساسية أمام المجتمع، لاسيما أمام الأكثر فقرا من أفراد (2005) .
تعريف عملياتي	CRISE	هي الدولة التي فشلت أو بصدد الفشل في تزويد مصالحها الاجتماعية و الاقتصادية بما

هو منتظر منها، أو في مشروعاتها في مجال الحكامة 2006		
هي الدولة ذات شدة مرتفعة في ضعفها أمام الصدمات الداخلية و الخارجية والصراعات المحلية أو الدولية (2006)	China Securities Regulatory Commission	درجة حساسيتها للمخاطر
هي دولة مؤسساتها ضعيفة جدا تكاد تنهار، وأفرادها يعيشون تحت خط الفقر، يعانون من العنف، و من حكومة قراراتها اعتباطية (2013)	BMZ Ministère Fédéral de coopération économique (Allemagne)	تعريف مؤسسي
مؤشرات : النجاعة، الحكامة، دولة القانون، فعالية الحكومة، مستوى الرشوة، حقوق الإنسان (2012).	صندوق البنك الدولي للدول الأكثر فقرا IDA	تعريف قائم على مؤشرات

Julien Serre, les Etats Fragiles .Manuel théorique et pratique. Paris :
.Studyrama: 2016, p.29, 30

يمكن للهشاشة أن تتخذ عدة أشكال كما بينته عدة أبحاث: فالدولة الهشة قد تكون هشة ضعيفة faible إذا كانت لا تمارس رقابة إدارية على إقليمها، هشة منقسمة إذا كانت الانقسامات الاثنية الدينية و حتى الوطنية بها عميقة، دولة هشة ما بعد الحرب خرجت من صراع دموي، أو دولة هشة مفلسة en faillite إذا أصبحت المؤسسات و الوظائف الأساسية فيها لا تشتغل إطلاقا. في حالة الدول الإفريقية، تجتمع هذه الأصناف غالبا في وضعية واحدة، وأحسن مثال على ذلك هو الصومال (Claude DUVAL , 2009,p45).

3. جذور الهشاشة في افريقيا :

حسب مؤشر الدول المنحرفة (Failed States Index - FSI) ، من بين 20 دولة كانت معرضة للانحيار عام 2010 اثني عشر 12 منها موجودة بإفريقيا 8 ، أما وفقا للمقياس السنوي للدول الفاشلة ، فإن أكثر الدول هشاشة في العالم تتركز في إفريقيا، 7 دول من بين أكثر 10 دول هشاشة في العالم عام

الدولة الهشة" أم "وضعية الهشاشة" : قراءة في إشكالية بناء الدولة في إفريقيا ؟

2014 حسب المقياس كانت افريقية، تنصدر جنوب السودان دول المؤشر، تليها الصومال وجمهورية إفريقيا الوسطى(عبد الفتاح القلقبي ، 2010، ص87) . تتفق اغلب الأبحاث حول جذور الهشاشة في إفريقيا حول الأسباب الآتية:

1.3 ضعف مؤسسة الدولة :

إن الدولة في معظم أنحاء أفريقيا هي في الأساس دولة مصطنعة، معلقة فوق مجتمع ما كان أبداً ليفرزها أو يطالب بها. كان تطور مؤسسات الدولة في زمن ما قبل الاستعمار يسير بشكل مختلف عما كان في أوروبا، فلم تنشق عن عملية ممتدة عبر الزمن، تعمل على توطيد المؤسسات غير الرسمية، وتسوية الخلافات الناجمة عن المصالح المتعارضة داخل المجتمع، وبدلاً من ذلك، فقد تم فرضها من الخارج، بفعل القوة العسكرية للبلدان الأوروبية، حيث زرع الاستعمار الأوروبي هياكل مؤسسية كانت دخيلة على السياق المحلي.

يمكن قياس مسألة ضعف المؤسسات أيضاً من خلال بنية الحق في الملكية و وجود سوق، الدول التي تملك مؤسسات ضعيفة، لم تستطع الخروج من الفقر و من الصراعات، هي دول فضّلت خلق مؤسسات لاستخراج الثروة الوطنية، السلطة فيها لصالح نخبة صغيرة كما حدث مع زيمبابوي. بينت الأبحاث أن بحث النخب في الدول الغنية بالبترو و الغاز عن الربح و الرشوة تسبب في تراجع رهيب في جودة المؤسسات، مما أدى إلى تراجع نسبة النمو في هذه الدول (ترابط سببي بينته الإحصائيات والأرقام) ، فالدول الغنية في الموارد هي الدول الفقيرة غالباً؛ و يمكن تفسير أزمة مؤسسة الدولة في إفريقيا بأربعة مشكلات هيكلية كبرى و هي :

أ. سيطرة الشمولية

ب. إقصاء الأقليات الذي غالباً ما كان لأسباب أثنية،

ج. الضعف الاقتصادي و الاجتماعي، معمق باللاعادلة،

د . ضعف هياكل تسيير الدولة غير القادرة على مواجهة أزمات متعددة الأبعاد. و عندما تجتمع الأسباب الأربع مع بعضها يصبح الوضع مأساوياً (Didimala LODGE , 2008, p05).

2.3 العامل الاستعماري:

تعتبر حقبة "التكالب على أفريقيا"، التي بدأتها البلدان الأوروبية في نهاية القرن التاسع عشر، عاملاً رئيسياً كونها الأصل التاريخي للهشاشة التي تعاني منها بلدان عديدة في أفريقيا. وقد ثبت أن الفترة الاستعمارية، كانت لها عواقب طويلة المدى على نمط التطور المؤسسي خلال فترة الاستعمار، وعلى الرغم من أن مؤسسات الدولة قد تكون هشة حتى في بلدان مثل إثيوبيا وليبيريا، التي لم تتأثر بحقبة "التكالب على أفريقيا"، إلا أن الاستعمار الأوروبي حال دون قيام هياكل قوية لدول المنطقة (التقرير الأوروبي حول التنمية لعام 2009، ص 49).

تمكنت البلدان الأوروبية - التي ظلت لقرون من الزمن تحتفظ بمعازل لها على طول الساحل الأفريقي - من فرض سيطرتها السياسية، على الجزء الأكبر من أفريقيا جنوب الصحراء، في غضون بضعة عقود، بين نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. و كانت التجربة الاستعمارية نقطة فارقة في التاريخ الأفريقي، رغم مرور أقل من قرن بين عقد مؤتمر برلين واستقلال المستعمرات البرتغالية في منتصف السبعينات.

إن جوانب عديدة في تكوين مؤسسات الدولة في أفريقيا يمكن ربطها بهشاشة الدولة، فقد أدخل الاستعمار عنصراً لا علاقة له بالخصائص الاجتماعية والمؤسسية والثقافية للمناطق المستعمرة. كان هيكल مؤسسات الدولة مصمماً لنقل الموارد إلى القوى الاستعمارية، و ليس لتعزيز التنمية المحلية. بعدها أنشأت الدولة روابط اقتصادية وثيقة مع مستعمر الأمس، في علاقة قائمة على التبعية السياسية لاسيما فرنسا وبلجيكا .

3.3 مشكلة الحدود الاصطناعية:

تعد مشكلة الحدود في إفريقيا عنصر هام من مصادر الهشاشة في إفريقيا، و الذي مصدره الاستعمار. إن الحدود الاصطناعية التي رسمها المستعمرون الأوروبيون للقارة الإفريقية في مؤتمر برلين 1885 ، أثناء مرحلة التكالب الاستعماري على أفريقيا، هي التي أوجدت هذه المشكلة ، ذلك أنها لم توضع تعبيراً عن أوضاع سياسية أو حقائق اجتماعية ذات دلالات إنسانية أو تاريخية معقولة، بل على العكس تماماً ، وضعت على أسس اعتباطية تحكمية (عبد السلام إبراهيم البغدادي، 2000) ، تعبر بعمق عن مطامع استعمارية في تقسيم الطورطة، وأصبحت الحدود الثقافية لا تتفق مع الحدود السياسية، حيث اجتمعت داخل الدولة

الدولة الهشة" أم "وضعية الهشاشة" : قراءة في إشكالية بناء الدولة في إفريقيا ؟

الإفريقية عدة جماعات مختلفة و متنافرة، و قسّمت الحدود بين جماعات عرقية منسجمة تماماً إلى دول. هذا التقسيم العشوائي أدى إلى خلق صراعات حادة لازالت أثارها إلى اليوم .

4.3 الوضعية الاقتصادية للبلد :

تعاني القارة السمراء حسب الأرقام من الفقر، البطالة، الجوع ، و خاصة الصراعات . والبلدان الإفريقية الهشة التي تشهد صراعات هي الأكثر عرضة لانعدام الأمن الاقتصادي، لاسيما امن الغذاء. وليس من السهل إنشاء علاقة سببية، ولكن حالات عدم الاستقرار السياسي غالباً ما تؤدي إلى انعدام الأمن الاقتصادي. وتعتبر الصراعات والانهيارات الاقتصادية السبب وراء أكثر من ثلث حالات الطوارئ الغذائية بين عامي 1995 و 2003، في حين تعتبر الحروب الأهلية وحالات اللجوء والنزوح الداخلي السبب الرئيسي لأكثر من نصف حالات الطوارئ الغذائية في أفريقيا.

وفي العادة تؤدي الصراعات إلى تخفيض الإنتاج الزراعي، والعائد من المحاصيل النقدية والمواشي. ووفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة، فإن الصراعات قد ألحقت بأفريقيا خسائر في الإنتاج الزراعي، تزيد قيمتها على أكثر من 120 مليار دولار في الثلث الأخير من القرن العشرين . وقد تراجع الإنتاج الغذائي في 13 من أصل 18 دولة مزقتها الصراعات وشملها الاستطلاع، فقد فقدت موزمبيق 40 في المائة من إمكاناتها في مجالات الزراعة والبنية التحتية والاتصالات خلال حربها الأهلية التي استمرت 20 عاما (التقرير الأوروبي، مرجع سابق، ص.68) .

5.3 الانقسامات الاثنية و القبلية :

على الرغم من أن الهويات القبلية والعرقية المتباينة كانت موجودة قبل الفترة الاستعمارية، إلا أن الإدارات الاستعمارية وقفت وراء "تحميد الشعوب، وتعزيز الانتماءات العرقية ، بينما لم تكن أفريقيا لاسيما جنوب الصحراء قبل الاستعمار تتميز بـ"هوية محددة، إذ كان معظم الأفارقة يتنقلون بين هويات متعددة. ويشير رينجر(التقرير الأوروبي، مرجع سابق، ص.49) صراحة إلى "اختراع التقاليد في أفريقيا المستعمرة"، مبيناً أن بعض السمات المميزة للمجتمعات الأفريقية في فترة ما بعد الاستعمار، مثل أهمية الانتماءات العرقية أو القبلية، لم تكن من موروثات فترة ما قبل الاستعمار، بل نشأت - أو تم ترسيخها بشكل كبير - في عهد الحكم الاستعماري. الصراع في نيجيريا و جنوب السودان مثلاً لديه بعد ديني و اثني، حتى الصراعات

الأقدم من هذه مثل روندا كانت كذلك، فالتعدد الاثني في حد ذاته ليس المشكل، بل المشكل في ضعف الدولة، و ضعف مشروع بناء الدولة على الإجماع كشرط قبلي .

4. تكاليف الهشاشة في إفريقيا:

يبدو أن تكاليف الهشاشة لا تعبر اهتماماً للحدود الوطنية، فالبلدان الهشة "جيران سوء" كما تصفها مختلف التقارير الدولية ، إذ تشير التقديرات إلى أن نحو 80 % من تكاليف الهشاشة -في النمو الاقتصادي الضائع - تتحمله البلدان المجاورة، التي تعاني كثيراً من تأثير "جار سوء"، حيث ينخفض معدل النمو لكل دولة مجاورة. فمن الممكن أن تصل الخسائر الناجمة عن تأثير جار سوء إلى حوالي 237 مليار دولار سنوياً (التقرير الأوروبي، ص37)

لا يبدو أن الهشاشة تنتقل بالعدوى، لكنها تحدث آثاراً سلبية عبر الحدود، مثل تعرض الدول المجاورة لحروب أهلية أو الدخول في الاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي. ولا يوجد أي دليل على أن الهشاشة تؤدي إلى زيادة منتظمة في احتمال التعرض لحروب مع دول أخرى، إلا أن هناك حالات معروفة لعب فيها مثل هذا الأثر دوراً، مثل حكومة تشارلز تيلور في ليبيريا، والتي قدمت المرتزقة والأموال والأسلحة والبنى التحتية للجماعات المتمردة في سيراليون ، أملاً في تحقيق السيطرة على مناجم الماس الإقليمية، والشبكات الاقتصادية في المنطقة .

ومن العوامل المساعدة على انتشار خطر عدم الاستقرار والصراعات العنيفة عبر الحدود، انتشار أسواق الأسلحة الإقليمية في أفريقيا، إذ تؤدي سهولة اختراق الحدود الوطنية في أفريقيا، إلى تيسير تنقل الأسلحة والذخائر بين الدول، حتى يتناسب العرض من الأسلحة مع التوزيع الجغرافي للطلب عليها، كما تنشأ المزيد من تأثيرات جار سوء عن تحركات اللاجئين عبر الحدود، والتي غالباً ما تكون إلى الدول المجاورة، مما يفرض تكاليف باهظة على الدولة المستقبلة.

وتساهم حركات اللاجئين في انتشار الأمراض عبر بلدان أفريقيا جنوب الصحراء. فكان من شأن تنقل اللاجئين من رواندا وبوروندي إلى إقليم كاغيرا في شمال غرب تنزانيا، أن ألحق أضراراً بالغة بالصحة والتعليم. ويمكن أن تؤدي تحركات اللاجئين الجماعية أيضاً إلى زعزعة استقرار البلدان المجاورة ، كما أبرزت أعمال العنف في منطقة البحيرات الكبرى، فمن الممكن أن تصبح مخيمات اللاجئين موقعاً لتنظيم الجماعات والعنف. ويأتي اللاجئون والنازحون داخلياً في أفريقيا جنوب الصحراء بشكل حصري تقريباً من

الدولة الهشة" أم "وضعية الهشاشة" : قراءة في إشكالية بناء الدولة في إفريقيا ؟

البلدان الهشة في المنطقة ، كما يمكن أن تشكل التدفقات الأخرى غير المشروعة، التي تجتذبها البلدان ذات السيطرة المحدودة على أراضيها والتي يضعف فيها سيادة القانون، تهديداً لاستقرار البلدان المجاورة ، وخاصة التي تعجز عن فرض القانون. وتعتبر غينيا بيساو مركزاً لعبور الكوكابين من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا، الأمر الذي يخلف تداعيات أمنية وإنسانية خطيرة (التقرير الأوروبي، ص29).

5. المقاربة الدولية لمواجهة الهشاشة: من "الدولة الهشة" إلى "وضعية الهشاشة":

لقد كتب الكثير حول الكيفية التي يمكن بها مساعدة الدول الهشة من طرف الحكومات الخارجية، هيئات المساعدة، و المؤسسات المالية الدولية للخروج من هشاشتها. مساهمات نظرية وبحثية عديدة كتبت حول الدور السياسي و الاقتصادي لهؤلاء في تنمية الدول الهشة، و حول إشكالية فعالية المساعدات الدولية، ومدى قدرتها على تحقيق نتائج مرجوة في هذه الدول .

تمكنت الفواعل الدولية مع الوقت من اكتساب خبرة ملموسة في مجال مساعدة الدول الهشة، نلمحها من خلال ابرز التقارير التي تنشرها هذه الأخيرة، مثل تقرير برنامج الأمم المتحدة من اجل التنمية 2008، البنك الدولي 2011، صندوق النقد الدولي 2011، التعاون و التنمية الاقتصادية 2013 OCDE ، 2014، 2015 ، تقارير تهدف للبحث في عناصر نجاح الجهود الدولية في ترقية الاستقرار والتنمية في الدول الهشة، لاسيما بعدما اقتنعت هذه الدول في السنوات الأخيرة أن جذور الهشاشة مختلفة من حالة إلى أخرى، حسب الحالات الوطنية.

مع تعقد حالات التدخل، زادت الانتقائية في تقديم المساعدات ، وقد أدى التأكيد المتزايد على انتقائية تقديمها إلى حدوث تحول كبير في تخصيص المساعدات الثنائية، ووجد المانحون أنفسهم أمام معضلة: أن انتقائية تقديم المساعدات جاءت على حساب تخفيضها في الأماكن التي كانت في أمس الحاجة إليها، لذلك سجلت بعض البلدان التي تضم حكومات ضعيفة انخفاضاً حاداً و تقلباً في المساعدات. إن الاهتمام المتزايد بالهشاشة "بدا وكأنه استجابة سياسية لقضية تنفيذية ، و واجهت الوكالات المانحة متاعب في التعامل مع "البلدان التي تفتقر إلى الالتزام السياسي، والقدرات الكافية لوضع وتنفيذ سياسات لصالح الفقراء .

على الرغم من بعض النتائج الايجابية التي سجلها تقرير الاتحاد الأوروبي لعام 2008 ، في إطار المساعدات من اجل التنمية و المساعدات الإنسانية المقدرة با 50 مليار أورو ، في سبيل تحقيق أهداف الألفية للتنمية، فإن التقرير أكد أن أكثر الدول التي لم تحقق فيها نتائج ايجابية كانت الدول المسماة هشة

في إفريقيا الصحراوية subsaharienne (التقرير الأوروبي ، ص31)، و رغم المساعدات، لازالت ملفات أخرى لم تلق الدعم، مثل قضايا حقوق الإنسان، و العنف ضد المرأة (Julien SERRE, 2016). كما قام الاتحاد الأوروبي بإحصاء عدد من عناصر الهشاشة في غرب إفريقيا: ضعف المؤسسات أمام تحدي القرصنة و الجماعات التي تستعمل العنف مثل LRA ، الصراعات بين الدول، الهجرة والفقر، والتغير البيئي، بغرض وضع مخطط عمل جهوي 2020/2015 لحل عدد من الإشكاليات مثل: الأمن الجهوي، مكافحة التطرف و الجهادية، البطالة و الهجرة، دولة القانون، مع تقديم دعم تقني للبرامج مع مؤسسات جهوية لمكافحة القرصنة البحرية، من خلال برنامج الأمن من اجل المحيط الهندي وإفريقيا الشرقية والجنوبية، مهمات عسكرية مثل مهمة الاتحاد الإفريقي في السودان، دعم لمؤسسات وطنية مثل ما حدث في الصومال...

إن المتتبع للنقاشات الدائرة حول مفهوم الدول الهشة، يمكنه بسهولة التمييز بين مقاربتين ، الأولى أمنية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي ترى في الهشاشة أرضا خصبة لتنامي الظاهرة الإرهابية، ولذلك نجدتها تقترح حلولاً أمنية ؛ و مقارنة أخرى بقيادة المانحين و هي تقترح حلولاً تنموية .

و على الرغم من انتشار الدعوة إلى توسيع تطبيق منهجية « 3 D » من طرف بعض القادة في الغرب، إلا أن البعض ينتقد المقاربة لجعلها بعد التنمية Développement والدبلوماسية Diplomatie بعدين تابعين إلى البعد الأمني ، فنجدهم يدعون إلى التركيز على الوفاق السياسي الداخلي في الدولة، الحكامة الشرعية، التنمية السوسيو- اقتصادية، و التعاون الجهوي مع دول الجوار في مجال حفظ السلم والأمن في المنطقة .

و نظرا للترابط الوثيق بين الأمن والتنمية في البلدان الهشة، ينادي بعض الكتاب باستخدام مجموعة أوسع من الأدوات، بما في ذلك التدخلات العسكرية، للتعامل مع تحديات التنمية التي تواجهها تلك البلدان. تكثفت في السنوات الأخيرة التدخلات الخارجية في إفريقيا شبه الصحراوية، لاسيما منها تدخلات الاتحاد الأوروبي، الذي أطلق عدة مهمات PESD, ، politique Européenne de Sécurité et Défense، عسكرية و مدنية (وصلت إلى 6 نهاية 2008) ، إلى جانب العمليات التي يقودها الاتحاد الإفريقي أيضا في عدد من الدول مثل البورندي الصومال السودان...

الدولة الهشة" أم "وضعية الهشاشة" : قراءة في إشكالية بناء الدولة في إفريقيا ؟

لقد وضع الاتحاد الأوروبي عام 2011 استراتيجيتين في القارة السمراء، الأولى للقرن الإفريقي والثانية للساحل، و هو الشريط الفاصل بين دول شمال إفريقيا و إفريقيا الصحراوية ، و يمثل أكبر خطر بات يهدد امن و استقرار إفريقيا الغربية و الشمالية على وجه الخصوص، حيث يعاني الشريط منذ سنوات من تغيرات مناخية كبرى، من دون أن ننسى خطر الجماعات المسلحة التي باتت تسيطر على المنطقة. بعض الدول الأكثر نمو اقتصادي في القارة تقع ضمن الشريط، مما قد يهدد أفاق تنميتها على المدى البعيد، إذا لم تقم باتخاذ إجراءات ملموسة . لقد تم جمع كل من بوركينافاسو ، التشاد ، مالي، موريتانيا والنيجر ضمن استراتيجية الساحل من اجل دعم أربع محاور أساسية (Julien SERRE,2016):

1 الأمن و دولة القانون (محور أساسي)

2 الوقاية من الصراعات و حلها مع الحكم الراشد (محور يضم كل المسائل المتعلقة بالتنمية)

3 النشاط الدبلوماسي و السياسي

4 محاربة التطرف و العنف .

لكن مع تأزم الوضع في مالي منذ 2013 فقد تم التركيز على محور التطرف و الهجرة غير الشرعية وملف الحدود و التزوير. و نظرا للعلاقة الطردية بين الهشاشة و إمكانية ظهور الصراعات، تركزت مساعي وكالات المساعدة الدولية على مجالات كانت حتى الآن حكرا على المنظمات الإنسانية، من خلال التركيز على السكان والأفراد، لان الهدف من وراء ذلك في تقديراتها محاولة منع الدول الهشة من التحول إلى دول لصة خارجة عن القانون (rogue state) ، لذلك نجد المؤسسات المانحة على المستوى الدولي قد أدمجت في برامجها الاستراتيجية بعد الوقاية من الأزمات و الصراعات عبر عدة آليات (Thomas POIRIER,2012,p22). و منذ إقامتها في 2009 تقوم الشبكة الدولية حول الصراعات والهشاشة le Réseau International sur les conflits et les fragilités (INCAF)، بعمل تنسيقي

يرتكز على 4 محاور أساسية :

1 نشر مبادئ المساعي الدولية في الدول الهشة و الوضعيات الزائلة

2 هيكلية المساعدات و قضايا التمويل

3 بناء السلم

4 تقوية الدولة و الأمن، و الحوار الدولي حول بناء السلم و تقوية الدولة (La Coopération

(Luxembourgeoise, 2012, P.4)

بدأت منظمة التعاون والتنمية تتحدث عن "حالات الهشاشة" عوض "دولة هشّة"، موسعة نطاق التركيز الذي كان ينصب على الدولة وحدها، إذ تؤكد مبادئها للمشاركة الدولية الجيدة على أن الهدف طويل الأجل من المشاركة في هذه البلدان هو "مساعدة الإصلاحيين الوطنيين على بناء مؤسسات فعالة وشرعية ومرنة، وقادرة على التعاطي بشكل مثمر مع شعوبها، لتعزيز التنمية المستدامة"، و أن بناء الدولة هو عملية داخلية، لا يمكن أن تتأثر إلا تأثيراً طفيفاً بالفاعلين الخارجيين.

في 2007 قامت منظمة التعاون و التنمية بتبني 10 مبادئ متعلقة بالمساعي الدولية في الدول الهشة والوضعيات الزائلة، و تم التأكيد على ضرورة تبني مقاربة متكيفة مع الإطار المحلي، و على ضرورة التنسيق بين كل المانحين ضمن التزام طويل المدى، و على جعل الأولوية في الدعم لعملية تقوية الدولة .

منذ عام 2005 تنشر هذه المنظمة تقريراً سنوياً عن الدول الهشة لمراقبة المعونات المقدمة لقائمة من البلدان التي تعتبر أكثر هشاشة ، و منذ عام 2015، غيّرت المنظمة من مقاربتها، و أصبحت لا تكتفي بطرح قائمة بل تقريراً شاملاً لأوضاع الهشاشة، ويعكس العنوان الجديد للتقرير، وهو "دول الهشاشة عوض "الدول الهشة" هذا التغير. دعت منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE في هذا التقرير حول الهشاشة سنة 2015 إلى ضرورة دمج عملية الدعم المستقبلي للبيئة الأكثر هشاشة ضمن الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة ODD لـ 2030، لأن هذه الدول ستواجه تحديات القرن بوضع هش يستدعي المرافقة و الدعم، لاسيما أن وضعية الهشاشة وضعية صعبة، تعبر عن جملة من العوامل ضمن حلقة مفرغة، يكون الخروج منها شاقاً، 30 عاما بعد تصنيفها من طرف البنك الدولي سنة 1979، بقيت 35 دولة في وضعية هشّة في تقرير له لعام 2009 .

كانت سنة 2017 مناسبة لإفريقيا عبر ثلاث محطات للاستفادة من الخبرة الدولية في التنمية، أولها ندوة المبادرة حول الشراكة مع إفريقيا، و مجموعة العشرين المنعقدة 13/12 جوان ببرلين، والمتبوعة بقمة مجموعة العشرين بهامبرغ 9/8 جويلية ؛ ثانيها قمة الاتحاد الإفريقي بأديسأبابا 4/3 جويلية (إثيوبيا) المنعقدة تحت شعار القيادة و الاستثمار في الشباب؛ و أخيراً قمة الاتحاد الإفريقي / الاتحاد الأوربي 29/28 نوفمبر بأبيجان (كوت ديفوار)، الذي ركز على موضوع الشباب في إفريقيا. عبرت هذه المبادرات عن المكانة الهامة التي تحتلها إفريقيا في مستقبل السياسات الدولية لما فيها من مورد بشري شاب .

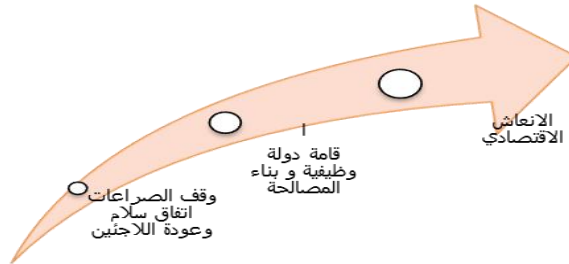
الدولة الهشة" أم "وضعية الهشاشة" : قراءة في إشكالية بناء الدولة في إفريقيا ؟

آفاق 2050 سيصبح عدد الشباب في إفريقيا 10 أضعاف العدد في الاتحاد الأوروبي، حيث سيصل عدد السكان في إفريقيا 2 مليار 500 مليون، نصفهم شباب اقل من 25 سنة ، سيحتاج هؤلاء لفرص عمل تسمح لهم بحياة كريمة ، فالفائدة الأفارقة أمام تحدي سوق عمل، سيصل الطلب فيه إلى 450 مليون منصب عمل ما بين 2035/2015 ، أي 22.5 مليون كل سنة ، بالمقابل لو استمرت وتيرة التنمية في إفريقيا على هذا الحال حتى 2022 ، فان أثارها على الأمن الإقليمي و الدولي وخيمة، وستصل معها البطالة إلى 41.4 مليون بطل ، و سيكون هؤلاء أولى ضحايا الفقر و الشروط البيئية الصعبة (Le Siècle de l'Afrique , p3)

من أهم الحلول التي يقترحها خبراء الغرب لما يصفونه بالهشاشة، هو إعادة بناء الدولة، و الذي يضم في تقديراتهم بناء الدولة + ترسيخ الأمن و التنمية . و لتحقيق ذلك ، يجب على الدولة أن تتميز بأربع ميزات أساسية للخروج من وضعية الهشاشة، يمكن إجمالها في ما يعرف بمنهجية كارل méthode CARL ، وهي تعني: القدرة- السلطة- المسؤولية و المشروعية. (Julien SERRE, p.177)

C	CAPACITÉ	قدرة الإدارة و القطاع الخاص مع التركيز على مجالات: الرعاية الصحية، حماية الطفولة، القدرة على إقامة الهياكل القاعدية...
A	AUTORITÉ	سلطة الدولة: احترام القانون، استقلالية القضاء
R	RESPONSABILITÉ	مسؤولية السلطة السياسية و الإدارية : محاربة الرشوة، الصفقات العمومية، مشاركة المواطن
L	LÉGITIMITÉ	مشروعية السلطة السياسية: شفافية الانتخابات، استقلالية القضاء، الشفافية المالية و الميزانية

و يمكن ترسيم المنهجية في الشكل التالي :



6. من اجل مقارنة "افريقية محلية" لمواجهة الهشاشة:

لقد رفض الاتحاد الإفريقي الاعتراف بتسمية " الدول الفاشلة" بسبب الإطار السياسي والإيديولوجي الذي أنتج المفهوم ، و الذي يندرج ضمن التصورات الغربية لعالم ما بعد 11 سبتمبر، معتبرا التعريف نوع من التجريم غير المباشر للدول الإفريقية ، فالتعبير هو تصنيف للدول الإفريقية انطلاقا من معايير غربية، و هذا ما اعتبره الاتحاد غير مقبول. في إطار علاقاته مع الاتحاد الأوروبي يفضل الاتحاد الإفريقي تعبير "وضعية الهشاشة" معتبرا إياه أكثر حيادا.

السبب الآخر للرفض هو اعتبار المقاربة في حد ذاتها مطية لتبرير التدخل الغربي في القارة، ويدعو الاتحاد الإفريقي إلى تبني مقاربة محلية في تحليل وضعية الهشاشة، يقودها خبراء محليين، ويطرح للنقاش إشكالية الطابع العالمي للنموذج الغربي في الحكامة، الذي يطرحونه كالنموذج "الفضيل (Rapport Canadien sur le Développement 2008). على الرغم من ان عددا من افقر الدول، لا تمنع في استخدام تعبير "الهشة" ،الذي كان مرفوضا ، في إطار استراتيجية للضغط على المانحين الدوليين، في ظل الأوضاع الاقتصادية و المالية الصعبة التي تعيشها جراء ما خلفته عليها الأزمة العالمية منذ 2008. (Olivier NAY ,2013,p142)

إن وضعية الهشاشة هي وضعية مركبة لا يمكن فيها تبني مقاربة موحدة ، فهناك العديد من الاختلافات بين الدول الهشة ، فهشاشة الدولة تتأتى من عوامل أخرى غير تلك المعروفة و المتعلقة بالفقر، عدم الأمن، الصراعات، الفساد كما يؤكد Ivan BRISCOE باحث با La Fundacion Para Las Relaciones Internacionales y el Dialogo Exterior (FRIDE) de Madrid. حيث يمكن لهذه الدول أن تكون غنية بالموارد أو فقيرة، مستوى نمو اقتصادي مرتفع أم متضائل ، مستوى مديونية مرتفع أم منخفض ، قد تبدأ الهشاشة بصراع مسلح عنيف وقد تكون نتيجة لمسار من التآكل في مشروعية السلطة .

إن وضعية الهشاشة وضعية مركبة ، لا يمكن الخروج منها بسهولة و بسرعة ، حيث قدر البنك الدولي في 2015، انه من بين 26 دولة في إفريقيا شبه الصحراوية مصنفة كدولة هشة، 12 دولة منها فقط يمكنها أن تعرض قدرة على المقاومة ضد وضعية الهشاشة أفاق 2039 ، حيث سيعرف مسار الانتقال من هذا الوضع نحو وضع أفضل عدد من المراحل الانتقالية، التي ستمس أساسا: فشل الدولة، ضعف المؤسسات والحكامة و كل مرحلة تستلزم تحديات كبرى. في بداية التسعينيات 20 دولة من بين 44 دولة افريقية شبه صحراوية كانت دول هشة ، سبعة دول منها تمكنت عكس غيرها من تطوير قدرة على المقاومة و هي الكاميرون، اثيوبيا ،موزمبيق،

الدولة الهشة" أم "وضعية الهشاشة" : قراءة في إشكالية بناء الدولة في إفريقيا ؟

النيجر، نيجيريا، رومانيا، لونغندا، حيث تمكنت هذه الأخيرة من إقامة مؤسسات سياسية أكثر إدماجاً، وتقوية المؤسسات وتشجيع الاستثمارات، و تمكنت من تحقيق استقرار مأكرو اقتصادي، و زيادة العائدات الداخلية بغرض ترقية الاستثمارات العمومية والخدمات الاجتماعية، في الوقت الذي لم تتمكن دول إفريقية أخرى من الدفع بهذا المسار الانتقالي، ويل تراجع بعضها مثل كوت ديفوار، مالاوي، زيمبابوي، Enrique GELBARD, (2015, p8).

تعتبر كل من أنغولا و زيمبابوي - على سبيل المثال - من الدول الهشة المصنفة ضمن قوائم منظمة OCDE لعدة سنوات ، على الرغم من أن أنغولا رسمياً في سلام منذ 2002، مسجلة نسبة من النمو الاقتصادي، لكنها لازالت تعاني من مستوى أمية و وفيات للأطفال مرتفع؛ في حين و رغم ضعفها الاقتصادي فان زيمبابوي من الدول التي تقل فيها نسب الأمية، و لا تعاني من مشكل وفيات الأطفال. هذا النوع من الاختلافات، يجعل من الخطأ تبني مقارنة موحدة نحو المشكلات التنموية التي تعاني منها الدول الهشة، مما جعل من الوسائل التقليدية المعروفة في مجال المساعدات من اجل التنمية لم تعد ملائمة .

إن أهداف التنمية للألفية قد تقدم قراءة غير عادلة حول وضعية الهشاشة في دول إفريقيا شبه-الصحراوية ، لان هذه الأخيرة ، بدأت مسارها للخروج من الهشاشة و هي في وضع أسوأ بكثير من الكثير من الدول النامية، فالفقر يمثل ثلاث مرات ضعف مستواه في دول أخرى أكثر استقراراً، و قد تضاعفت نسبه ثلاث أضعاف ما كانت عليه في إفريقيا شبه الصحراوية ما بين 2000/1980 ، أما سوء التغذية فيمثل 40 % في الدول الهشة في إفريقيا، وما يعادل 76 % في جمهورية الكونغو الديمقراطية لوحدها، والنسب الضعيفة من التمدرس، و نسب وفيات الأطفال الأقل من 5 سنوات، هي في مستويات اخطر بكثير من دول أخرى نامية . (Enrique GELBARD, 2015, p8).

رومانيا دولة غير ساحلية و فقيرة في الموارد الطبيعية مثلها مثل الموزمبيق دولة ساحلية فقيرة أيضاً من حيث الموارد، خرجتا من تجربة صراع داخلي بداية التسعينيات ، لكنهما تمكنتا من إعادة بناء قدراتهما و مؤسساتهما في العشر سنوات اللاحقة، و تمكنتا من تحقيق درجة من المقاومة للهشاشة، و من المرونة، كما تشير إلى ذلك النقاط التي حصلتا عليها في تقييم السياسات و المؤسسات الوطنية (ÉPIN) التي تجاوزت 3.2 منذ منتصف 2000. أما جمهورية الكونغو الديمقراطية، و جمهورية إفريقيا الوسطى، فقد عرفتا صعوبات واضحة في مجال مقاومة الهشاشة ، وعلى الرغم من كون الكونغو دولة ساحلية غنية بالموارد ، و تمكنتا في 2001 من توقيع اتفاق سلام و تنظيم انتخابات 2003 ، و رغم تحسن تقييما ÉPIN ، إلا أنها لم تتمكن من تحقيق تقدم في مقاومة الهشاشة، مثلها مثل جمهورية إفريقيا الوسطى ، الغنية بالموارد رغم كونها غير ساحلية، فإنها لم تخرج من سلسلة الأزمات

السياسية والمدنية المتتالية، والانقلابات و الحروب الأهلية منذ 1960 تاريخ استقلالها، فرغم توقيع اتفاق سلام في 2007 إلا أنها تراجعت مجددا في 2012 (Enrique GELBARD, 2015, p8) .
لقد قام خزان التفكير McKinsey Global Institute بوصف الاقتصاديات الإفريقية ذات أقوى معدلات نمو بالأسود الإفريقية، في تقريره لعام 2010 « Lions on the move » ، حيث دعى التقرير بوضوح لضرورة استغلال القدرات الاستثمارية للقارة، و الأسد الإفريقي قد يكون دولة هشة، و قد يندرج ضمن فئة الدول الأقل تقدما، لاسيما أن أكثر من نصف الدول الهشة بالعالم 37 من 65 تقع في إفريقيا؛ في حين دولة من 37 دولة هشة في إفريقيا هي أيضا دول أقل تقدما (Des Pays Moins avancés (PMA) ، بعض هذه الدول مثل تنزانيا، رواندا، موزنبيق، جمهورية إفريقيا الوسطى، سيراليون، وأوغندا كانت ضمن الدول ذات أقوى معدل نمو في 2016 .

تجارب كل من أوغندا، إثيوبيا، كينيا، تبين أن الدولة الهشة وتلك الأقل تقدما مرتبطتان ، فعلى الرغم من كونها من انجح دول شرق إفريقيا اقتصاديا ، إلا أنها أكبر مقر للاجئين بالعالم، فهي دول جارة مع جنوب السودان الذي يعاني الصراع و المجاعة و الإفلاس الاقتصادي، ففي أقل من سنة تحول موقع BIDI BIDI بأوغندا إلى أكبر مقر للاجئين بالعالم 720.000 لاجئ، يعاني جيرانها من خطر انتقال عدم الاستقرار لاسيما للجيران الأكثر راحة اقتصاديا، الذين سيحبسون على تسيير المخلفات السياسية و الاقتصادية (Le Siècle de l'Afrique, p.7.

خاتمة :

يبدو جليا أن تعبير الدول الهشة هو مفهوم أطلقه الماخن، معناه هو مفهوم مفروض مثله مثل الحكامة والتنمية... مما يجعله مفهوم متحذر في الخطاب و الممارسة الغربية، و يطرح لزوميته السياسية في نظر الاتحاد الإفريقي. و بعيدا عن النقاشات الاصطلاحية، و حتى الأجندة التدخلية التي يمكن أن تلازم هذا التعبير، يجب الاعتراف أن وضعية الهشاشة مسألة واقعة بحق في إفريقيا، و أن الأخطار التي باتت تشكلها على الفئات المحلية أصبحت خطر على جيرانها كأضعف تقدير، و انه يمكنها أن تشكل خطر على دول أخرى. ما يعاب ربما على مقارنة الدول المانحة أنها تركز على أولوياتها التي وضعتها، من دون دعم سيوروات وديناميكيات الإصلاح المحلي ، لذلك على القارة الإفريقية أن تعتمد أكثر على معاييرها الداخلية و أن تطور مقاربتها المحلية لمواجهة وضعية الهشاشة.

إن الصفات التي قدمتها المساعدات الدولية من اجل التنمية ترتكز على مقارنة متركزة حول الذات ETHNOCENTRIQUE ، تقترح خلالها حولا صالحة للجميع من دون الالتفات إلى الوضعيات الخاصة التي تمثلها كل حالة، حولا تنطلق من البراديعم الغربي حول مفهوم الدولة ، الحكم ، الشرعية ، العقلانية الغربية ،

الدولة الهشة" أم "وضعية الهشاشة" : قراءة في إشكالية بناء الدولة في إفريقيا ؟

حلولا تتناسى المؤسسات غير الرسمية و العرفية المتجذرة في هذه المجتمعات الإفريقية ، و التي تؤثر بصورة كبيرة على أية إصلاح أو تغيير .

لا يمكن أن نتناسى إشكالية تاريخ بناء الدولة، والذي استغرق في أوروبا عدة قرون من المعارك والتغيرات العميقة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والتقني. يمكن أن يساعد الحصول على الدعم لبناء الدولة من فاعلين خارجيين على توطيد الدولة، إلا أن هذه العملية تظل عملية داخلية في الأساس، في البلدان التي لم يكتمل فيها تكوين الدولة، فمن المتوقع أن يستغرق التغلب على الهشاشة وقتاً أطول، وأن يكون أكثر صعوبة.

قائمة المراجع:

المراجع بالعربية:

البغدادي عبد السلام ابراهيم (2000). الوحدة الوطنية و مشكلة الأقليات في إفريقيا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الأطروحات.

عبد الفتاح القلقبي ، الدولة الهشة ذات الطبيعة الزبائية

Yaf.ps/server/uploaded,files/docs/Palestinian-issue10/6.PDF

التقرير الأوروبي حول التنمية لعام 2009 ، التغلب على الهشاشة في أفريقيا، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، المعهد الجامعي الأوروبي، سان دومينكو دي فيسولي .

ابو فرحة علي ، الدولة الهشة في إفريقيا في ضوء علم الاجتماع السياسي ، قراءات إفريقية العدد

<http://www.qiraatafrican.com>،

المراجع بالأجنبية:

DEVLIN-FOLTZ Zachary (2010), les Etats Fragiles de l'Afrique : vecteurs de l'extrémisme, exportateurs du Terrorisme. Bulletin de la Sécurité Africaine, Centre d'étude Stratégique de l'Afrique, NO. 6 / Aout.

DUVAL Claude, ETTORI François, États Fragiles... ou Etats autres ? Comment repenser l'aide à leur Développement, notamment en Afrique ? Géopolitique de l'Afrique Subsaharienne, N° 25 10/09.

GAULME François, (2011). États FAILLIS, États FRAGILES : concepts jumèles d'une nouvelle réflexion mondiales, Politique Etrangère, /1 (Printemps).

GELBARD Enrique, DELECHAT Corinne, Ulrich JACOBY, et autres (2015), Accroître la Résilience dans les États Fragiles d'Afrique Subsaharienne. Fonds Monétaire International, département Afrique, Washington.

Institut Nord-Sud(2008). États Fragiles ou Développement défaillant ? Rapport Canadian sur le Développe DELECHAT DELECHAT ment, OTTAWA.

la Coopération Luxembourgeoise (2012).Direction de la Coopération au Développement, États Fragiles, Stratégies et Orientations..

Le Siècles de l'Afrique [https :// S3 .Amazonaws .com /one. org/ pdf](https://S3.Amazonaws.com/one.org/pdf) .

LODGE Didimala (2008), "les Etats Fragiles en Afrique: un paradigme utile pour l'Action ?" Rapport de conférence, Afrique du SUD – 12 et 13 Mai.

NAY Olivier (2013). Grand Angle la Théorie des « États FRAGILES » : un nouveau développementaliste politique ? Gouvernement et Action Publique, N° 1.

POIRIER Thomas. (2012). Éducation pour tous : L'aléa des États Fragiles. Education. Université de BOURGOGNE.

SERRE Julien (2016). les Etats Fragiles .Manuel Théorique et pratiques. Paris: Studyrama.